صحصولة حوض هنا وتنة زي موصم النبوز في محل
على التعبير بالحرف الموصول لانى وزدنا وفي الحر
حيث لا يوصا الحرف البصر كقولك قرأ زيد فيكون في النبوقص

اجيب بانه نص عليها لتدخل الاسما المبنية نحو هولا فان الخفض روست
لا يظهر فيها بل هي محل خفض لان اعراب المبني محلي فاذا بينها
قلت مثلا مررت بهذا يكون مبنيا على السكون في محل جر ولا يظهر له
اثر للخفض هنا ظاهرا فالخفض لا يغني عن ذكر حروف الخفض
اذ الذي في محل خفض ليس مخفوضا فلا يتناوله التعبير بالخفض
فيحتاج لذكر حروف الخفض لاجله فان قلت قد دخل حرف
الخفض على ما ليس باسم كقوله

والله ما ليلي بنام صاحبه ✻ ولا مخالط الليان جانبه

وقول بعضهم ما هي بنعم الولد وقول اخر نعم السير على بيس
العير ونحو ذلك فالجواب ان حرف الجر هنا دخل على اسم
محذوف والاصل في الاول ما ليلي بليل نام صاحبه وفي الثاني
ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ومثله على بيس العير حاتمة
انما اقتصر المصنف على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها
والا فعلامات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطي في الاشباه
والنظاير تتبعتها فوجدتها فوق ثلاثين علامة ثم عدها
فمن اراد الوقوف عليها فليراجع قوله وعلامة الفعل اي
ما صدق عليه هذا اللفظ من الافراد اعم من ان يكون من افراد
الماضي كقام او المضارع كيقوم او الامر كقم وليس المعنى ان كل
العلامة للفعل قد بل لافراد هذا المفهوم الكلي ثم ليس المراد
جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كفعل به وما افعله في التعجب مثلا وعدا وحاشا اذا نصبتا
وحب من حبذا وكفى من كفى بهند ان تفعل وقال الشاطبي
ان هذه الافعال ماضية تقبل تا التانيث بالنظر الى اصلها
وعدم قبولها لها لعارض لان العرب التزمت تجردها عن التا
والعبرة بالاصل فعلى هذا يصح ان يراد جميع افراد الفعل
ثم ان قوله علامة مبتدا وقوله قد خبر ولا يخفى ان قد حرف
والحرف لا يقع خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه والجواب
ان

ان معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه
بموجود لفظه وهذا الاينافي انه لا يخبر بلفظه بقطع النظر عن
معناه ومحصله انه اذا التفت لمعنى الحرف لا يصح ان يخبر به
ولا عنه كما اذا لوحظ معنى الفعل ايضا فانه لا يصح ان يخبر
عنه فان اريد لفظ الحرف فانه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما
في قولك قد حرف تحقيق ومثله الفعل اذا اريد لفظه يخبر
عنه كما في قولك ضرب فعل ماض اي هذا اللفظ فعل وحاصل
هذه المسيلة ان الالفاظ كما انها موضوعة لمعانيها وضعا
قصديا وهي بهذا المعنى تكون اسما وفعلا وحرفا كذلك هي
موضوعة لانفسها وضعا غير قصدي على ما ذهب اليه
التفتازاني وعلى هذا فكل لفظ اريد به نفسه فهو اسم
منقول علم لنفسه فتكون من اعلام الاشخاص لكونها موضوعة
لشي بعينه غير متناولة غيره وقيل من اعلام الاجناس
لكونها علما للمفهوم الكلي لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع
مشتركا ورده السعيد بان دلالة الالفاظ على انفسها ليست
مستندة الى الوضع اصلا لوجودها في المهملات ايضا بلا اتفاق
نحو جسق مركب من ثلاثة احرف وجعلها عليها لا يقتضي
كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاخبار
عن الفاظها سوا كانت موضوعة او مهملة ودعوى ان الواضع
وضع المهملات لانفسها وضعا قصديا او غير قصدي وانها
اسما بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد
اللغة على ان اثبات الوضع الغير القصدي لا يساعده عقل
ولا نقل وانما ارتكب تفصيا عن التزام الاشتراك في جميع
الكلم وما وقع في كلام بعض النحاة من ان اللفظ اذا اريد به
نفسه كان علما له لم يرد به انه علم حقيقة بل ارادته بمنزلة
العلم في تعيين المراد وتشخيصه بل بحصر في بانفسها
لا يدوال تبادر عند السامع فيحكم عليها بذلك المحسوس انتهى

Copyright © King Saud University